

تفريغ مادة مرئية بعنوان

لا يجوز المجاهرة بالمعصية

٦/٧/٢٠١٧ - ١٢ شوال ١٤٣٨

مدة المادة: ٣:٤٨

أبو قتادة الفلسطيني

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله:

أخ يسأل: إن كان أحدهم على معصية لا يجاهر بها، ويجد في تركها صعوبة من ضعف إيمانه والله المستعان، إن سأل أحد عنها، هل يصدقه في الجواب أو لا؟؟؟

معنى سؤاله: لو سأل أحد: أتفعل هذه المعصية أم لا؟ هل يكذب؟

الجواب: لا. بل عليه أن ينهائهم عن هذا السؤال، وإذا كان الرجل صاحب دين فلا يسأل هذا السؤال.

الناس منهيون عن التعرُّع في الأسئلة، وعن كشف عورات الناس. والواجب: إذا وجده على معصية أن يستتره، فكيف وقد ستره الله أن يبحث سره؟؟؟!!

هذا السائل عاص، ولا يجوز موافقته على هذه المعصية بإجابته، والجواب الصحيح هو: أن يرده.

الله ﷻ في مواطن من القرآن منها قوله تعالى: ﴿سَمِعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَلُونَ لِلسُّحْتِ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾. فالله ﷻ خير الرسول ﷺ بأن يجيب أو لا يجيب، لأن جوابهم لا ينفعهم، إنما سألوا على جهة التزديد، أو على جهة الإنكار؛ حتى يعلموا كما قال الله ﷻ: ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَذَهَا هُزُوًا﴾ وهذه آية ثانية كذلك تدل على المعنى.

وكذلك قوله تعالى: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾. فهناك أناس من الخير أن لا يعلموا الحق.

فإذا كان الحق لا يعلم لبعض الناس، فكيف هذه التي أمر الله بسترها أن يعلم بها أمثال هؤلاء؟؟؟!!

ولا بد لهذا السائل أن يسأل من أجل أن ينشر، أو يسأل من أجل المعصية فوقها.. أن ترتقي من معصية التعقب وكشف العورات إلى مسألة نشرها وإشاعة الفاحشة بين المؤمنين... وهذا كله من المعاصي التي نهى الله ﷻ عنها.. ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

فالواجب ألا تحييه، بل الواجب أن تردعه، وأن تنهائه، وأن تلزمه غرضه بأن لا يسأل مثل هذه الأسئلة.

وهناك شيء آخر، وهو: إذا كانت هذه المعصية متعلقة بحق هذا السائل.. يعني: مثلاً لو سائل سألك: أنت اغتبتني؟؟ وأنت اغتبت هذا الشخص، فليس من شروط التوبة أن تخبره - كما يشترط بعضهم ويقول: إن هذا من حقوق العباد تؤدي إلى العباد، لا، هذا غير صحيح - وقد نص كثير من أهل العلم فقهاً - كالغزالي وهو فقيه شافعي - في هذا الباب: بأنه ليس من الخير أن تخبره، لأن في ذلك إيغار للصدور.. في ذلك نشر للباطل.. في ذلك قطيعة بين الناس.

فالمطلوب هو: أن تتصدق عنه، وأن تستغفر له، وأن تدعوه له، وأن تستغفر الله ﷻ.

فلو كانت المعصية معنوية - فإن كانت مادية فتؤدي إليه - كما ذكرنا في الغيبة و نقل الشر، فالطريقة هي التوبة والاستغفار له وعدم إخباره، ولو سألك فأنت يجوز لك أن تردده بالمعاريض، وهذا باب من أبواب المعاريض التي يقطع بها الشر وينفى من بين الناس.

والله تعالى أعلم، وبارك الله فيكم.

تفريغ العبد الفقير لرحمة ربه: أبي عبد الله الرتياني